

يمتاز العمل الهندسي بالتمازج الكبير الذي يحدثه مع المجتمع كله من حوله مهما كان المجال الذي يُصَب فيه هذا العمل سواء كان معمارياً أو ميكانيكياً أو كهربياً وهو يبدأ وينتهي مستعينا خلال ذلك بمعظم فئات المجتمع الأخرى التي تشارك المهندس بطريق مباشر أو غير مباشر في إنجاز عمله من عمال و مقاولين واقتصاديين إلى قانونيين ومحاسبين . ولابد بطبيعة الحال أن يكون هناك إطار عام من العرف والقانون ينظم العلاقة بين المهندس من جهة وبين هذه الفئات التي تعمل معه بالإضافة إلى باقي أفراد المجتمع الذين يتناولون المنتجات الهندسية - من جهة أخرى ، ولقد بدأ تطوّر العرف والقانون الهندسيين منذ كانت الهندسة ومنذ بدأ المهندسون الأوائل يزاولون مهنتهم فقد تعاملت فراعنة مصر القديمة مع المهندسين الذين قاموا بتصميم أهراماتهم ومعابدهم من خلال مجموعة من القواعد السلوكية التي يمكن اعتبارها القانون الأول للمسؤولية المهندس وإذا كانت الأبواب السابقة من هذا المؤلف قد ألقت الضوء على أهمية مسؤولية المهندس وخطورتها تجاه متابعة التطور العلمي والتكنيكي و تجاه محاولة نشره أيضاً بشتى الطرق والوسائل ليخدم أكبر عدد ممكن من البشر ويسهم في دعم التقدم العلمى والتكنيكي ويطوّر في أجهزته وامكانياته الهندسية ليواصل بالتقدم مسيرته العظيمة من أجل خدمة الإنسانية ورفاهيتها فإن هذا الفصل ينفرد بشيء يسير من الاسهاب في تبيان تلك المسؤولية ويمكننا أن نقسم مسؤولية المهندس العامة إلى جانبين رئيسيين : أولهما مسؤولية المهندس في حفظ العلم الهندسي الموجود لديه وتفهمه كاملاً والعمل الدائب من أجل تطبيقه في افضل الصور . والثاني هو مسؤوليته في تنمية هذا العلم الهندسي وفيما يختص بالجانب الأول من المسؤولية نجد العديد من القوانين والنعد الت. وضعتها المجتمعات لتحاسب على أساسها المهندسين عند 132 / 177 رق المجتمع ولنضرب مثلاً لخطوط الانتاج بالمصانع مهندس الانتاج مسئولاً عن حسن سير العمل بخط الانتاج فإذا حدث واختل نظام سير هذا العمل نتيجة لقصور في الإدراك الهندسي للمهندس أو نتيجة للاهمال والتقصير في الاداء الواجب المتطلبات الانتاج يُصبح من حق المجتمع أن يحاسب المهندس ازاء قصوره او تقصيره ومثال آخر في مجال البناء والتشييد حين يقوم المهندس الإنشائي بعمل الحسابات والتصميمات الهيكل مبنى ثم يحدث أى خلل او انهيار به بعد فترة - قصرت أو طالت - نتيجة لخطأ فى الحسابات أو التصميمات التي اضطلع بوضعها وتظهر التحقيقات والتحليلات بعد ذلك أن الخطأ كان نتيجة قصور كبير في عمل المهندس ومستوى دقته ، فيصبح المجتمع عندئذ هو صاحب الحق الأكبر فى محاسبته ازاء الأرواح البريئة التي أرهقت والأموال التي أهدرت اما الجانب الثاني وهو مسؤولية المهندس في تنمية العلم الهندسي الموجود لديه . فإن تعامل المجتمع مع المهندس في هذا يكون من خلال حوافز إيجابية يكافئ بها جهد الذين يبتكرون ويبدعون تصميمات جديدة تساهم في حل ما يواجهه المجتمع من مشاكل التنمية الاقتصادية . إلا أن القانون بوجه عام لا يتطرق من قريب أو بعيد إلى الجانب حيث يترك للمجتمع عملية التقدير الإيجابي ، بينما ينص الثاني صراحة على الجزاء : كما يسأل عن الضرر الناشئ عن فعل يرتكبه » . أولاً : المسؤولية القانونية للمهندس وحيث أن مسؤولية المهندس أمام القانون قد استوفت حقها من البحث بالنسبة للشئون القانونية فسنقصر حديثنا هنا على المسؤولية المدنية وتحديدتها في أبسط صورها دون ما حاجة للإسهاب والتفصيل وسنستخذ من مسؤولية كل من المهندس المعماري والمهندس المدني (الإنشائي) أمام القانون موضعاً لدراستنا وتحليلنا وامثلتنا ومنهما يمكن التعرف على المسؤولية المدنية لباقي تخصصات المهندسين الذكر انه عند بداية أى عمل هندسي يوقع المهندس عقداً 133 / 177 مسئولاً عما يلي : ١ - إنجاز العمل الذي التزم بالقيام به ثم تسليمه بعد إنجازه في موعده المحدد حسب الشروط . - إدارة العمل والإشراف على تنفيذه ومراجعة حسابات المقاول - ضمان سلامة العمل بعد تسليمه . 1 - واجبات المهندس وحقوقه نستعرض الآن بإيجاز ووضوح حقوق وواجبات المهندس المعماري لأنها مثال جيد في التعرف على حقوق وواجبات المهندسين بصفة عامة مع اختلاف ظروف العمل فالمهندس المعماري هو المسئول الأول عن أعماله لانه صاحب الفكرة العامة وواضع التصميم الشامل للمنشأ وهو دائماً في مواجهة صريحة مع المسؤوليات التالية : ١ - أخطاء التصميم والحوادث الناجمة عن هذه الأخطاء . ٢ - دراسة ارض الموقع وفحصها من جميع الجوانب الفنية مثل دراسة التربة ومدى تحملها . الخ . ٢ - دراسة طبيعة وخواص المواد التي أشار باستخدامها وصلاحياتها للاستعمال في الغرض الذي خصصها له في تصميمه إلا انه لا يسأل عن مخالفات المقاول لذلك . الحوادث التي تنجم عند تنفيذ التصميم الذي وضعه وعليه أن يلفت نظر المقاول إذا كان تنفيذ تصميمه محتاجاً لمهارة غير عادية و تستدعى اتخاذ احتياطات خاصة لحماية العمال والجمهور [٤] متابعة كل تعديل يطرا على البناء فالمهندس المعماري سيد العملية وله من النفوذ الأدبي والفنى ما يكفل له الدفاع عن فكرته والاعتراض على أية تعديلات يجريها المقاول او العميل فيها كما أن له تقديم المشورة والرأى للقائمين بتنفيذ العمل ومباشرته بكامل صلاحياته ب - النصوص القانونية التي تحكم عمل المهندس : تضع المجتمعات القوانين لتحميها وتنظم العلاقات بين

أفرادها ويجب على الذين ينضون تحت لوائها أن يكون لديهم حد أدنى من الإلمام بالقوانين والنظم فيها ، والمهندس بالذات عليه أن يلم بالقوانين الخاصة بعمله حتى يتفادي الوقوع في الأخطاء بسبب الجهل بالقانون حيث لا يعفيه الجهل من مسؤوليته . وفيما يلي بعض النصوص القانونية التي تخص المهندس المعماري كمثال واضح يسهل تصوره : مادة (٦٥١) وتنص على : 134/177 المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر ن تهدم كلي أو جزئي فيما شيداه من مبان أو اقاماه من منشآت ثابتة أخرى وذلك ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها أو كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشآت المعيبة ما لم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد ارادا ان تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات » . ٢ - مادة (٦٥٢) وتنص على : إذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم دون أن يكلف بالرقابة على التنفيذ لم يكن مسؤولاً إلا عن العيوب التي انت من التصميم » - مادة (٦٥٣) وتنص على : يكون باطلاً كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان » . - مادة (٦٥٤) وتنص على : تسقط دعاوى الضمان المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من وقته حصول التهدم أو انكشاف العيب » . ح - نماذج من المسؤولية القانونية للمهندس ويبدو من الضروري أن نمر على مجموعة من النماذج توضح مدى جسامه المسؤولية الملقة على عاتق المهندس والأمثلة في هذا المجال كثيرة إذ أن كل عمل هندسي هو في حقيقة أمره مثال لمدى نجاح أو فشل المهندس في تحمل مسؤولياته والنماذج التالية من واقع العمل الهندسي تتعرض لتحديد مسؤولية كل من المهندس المدني والمهندس المعماري كما تناقش أيضاً مدى تداخل هذه المسؤولية مع الأفراد والفئات التي ساهمت بجهداها مع المسؤولين عن العمل : اذا استحال كشفه ٢ - مسؤولية المهندس عن عيوب البناء التي تنشأ من تقلبات الجو : يكون المهندس مسؤولاً عن ذلك حين تحدث العيوب نتيجة لتقلبات الجو العادية . اما تقلبات الجو غير العادية وغير المنتظرة أو المتوقعة فتعتبر من قبيل القوة القاهرة التي لا يسأل المهندس عن العيوب الناتجة بسببها - مسؤولية المهندس عن العيوب التي تنشأ عن زيادة الارتفاع ومخالفة القوانين الخاصة بالتنظيم : دس مسؤولاً عن العيوب التي ترجع إلى مخالفة الأصول 135 / 177 خالفة القوانين واللوائح التي تنظم اعمال البناء والإنشاء مسؤولية المهندسين الاستشاريين والإنشائيين عن العيوب التي تظهر في البناء الذي أقيم أو المنشآت الثابتة : حينما يختار صاحب العمل مهندسا إستشاريا أو مهندسا إنشائياً أو غيرهما من المهندسين للتعاقد معهم فإن العلاقة بينه وبينهم تكون مباشرة ويسأل كل منهم أمامه عن خطئه ، أما إذا اضطلع المهندس المعماري بهذا الاختيار فإنه يسأل عن أخطائهم إلا إذا ثبت أن من اختارهم معروفون بالكفاية والخبرة ، وحين يتعدد المهندسون المعماريون يلتزم كل منهم بالضمان في حدود العمل الذي قام به . ثانيا : المسؤولية الاجتماعية للمهندس بيد اننا نجد امامنا نوعا آخر من المسؤولية الملقة على عاتق المهندس بصفته عضوا في المجتمع . وهي بالضرورة أكبر في حجمها من المسؤولية القانونية وتتطلب ضميرا هندسيا حيا يكفل لها سلامة التطبيق والاستمرار ، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية ترجمة حقيقية لدور المهندس في تنمية العلم الهندسي بما يلائم مجتمعه و ابعاد تطبيقاته الجديدة وهنا يكمن الفرق بينها وبين المسؤولية القانونية وتتوقف طبيعة هذه المسؤولية الاجتماعية على العناصر الأربعة التالية : 1 - الظروف العامة للمجتمع : فالمجتمعات النامية مثلاً تتطلب قدراً كبيراً من الاقتصاد في النفقات ومزيديا من التقشف كما ان الامكانيات والأجهزة والأدوات المتاحة للمهندسين في الدول المتقدمة تكنولوجيا لا تتوافر لدى مهندسي الدول النامية إلا أن ذلك لا يعنى في حد ذاته وقوف المهندسين مكتوفى الأيدي ازاء امكانيات مجتمعهم المحدودة ، بل إنه يتطلب منهم العمل بصدق وحماس من اجل قطع مسافة التخلف الزمني في اقصر فترة ممكنة ، كما يقتضى أيضاً أن يعبى مهندسو الدول ١٠١١ ة مودهم من أجل استخدام المواد المحلية المتوافرة لديهم 136 / 177 وف التي تتيحها لهم طبيعة بلادهم وسف المسؤولية الاجتماعية للمهندسين في البلدان المتقدمة عنها في النامية حيث تتطلب ادراكهم الكامل بطبيعة العمل الذي يقومون بتأديته ودرجة خطورته ومدى ما يمثلته من ثقل في التأثير على المجتمع الدولي وهذا بالطبع قد يؤدي لاقناعهم بعدم المشاركة في صنع ة ظروف خاصة أخرى :